

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في
التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من منظمة أبرشيات القديس يوسف، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

مقدمة

بلغ عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٣ في العالم بأسره ٢٣٢ مليون مهاجر، وكثيرون غيرهم من المهاجرين داخل بلدانهم الأصل. وتحدث حركة الأشخاص هذه على نطاق واسع إلى درجة يتوجب اعتبارها واحدة من السمات المميزة لهذا العصر. وستكون الطريقة التي يعالج بها المجتمع الدولي، أفرادا ودولا، قضايا الهجرة، عاملا مساعدا في التأثير في مستقبل العالم.

الغرض

إننا ندعو في هذا البيان إلى التضامن العالمي من خلال سياسات حكومية تكفل الحماية الشاملة لحقوق جميع المهاجرين.

لمحة عامة

يوفر نظام حقوق الإنسان الذي أنشأته الأمم المتحدة الأساس اللازم للتمتع بحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة. وتنص المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه يحق لكل إنسان التمتع بجميع الحقوق والحريات الوارد بياها في الإعلان دون تمييز من أي نوع كان.

بيد أن هذه الحقوق تستمد قوتها من قوة التزام الحكومات بدعمها، وتعرب منظمة أبرشيات القديس يوسف عن قلقها إزاء الممارسات والسياسات التي تُضعف هذه الحقوق في البلدان التي نعيش فيها ونعمل فيها. وهذا النمط واضح فيما يتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين.

تفسيرات الحد الأدنى من حقوق اللاجئين والالتزامات الحكومية

إذا لم تحم الدول حقوق الإنسان، يصبح لزاما على المجتمع الدولي القيام بذلك. وتتعلق حقوق اللاجئين، كما هي معرفة في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، بجميع الأشخاص الذين لا يستطيعون، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائهم السياسية، ويوجدون خارج بلد إقامتهم؛ لا يستطيعون أو لا يريدون بسبب ذلك الخوف، أن يستظلوا

بحماية ذلك البلد. وتوافق الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية على توفير الحماية لأي شخص تتوفر فيه هذه الشروط.

غير أن العديد من البلدان الموقعة على الاتفاقية لا تطبق سوى الحد الأدنى من حقوق اللاجئين والتزاماتها بحماية تلك الحقوق. ويؤدي ذلك إلى تقييد صارم لإمكانية الوصول، أو إلى عدم الوصول على الإطلاق، إلى الخدمات الأساسية، مثل خدمات الرعاية الصحية، وبرامج الإسكان والحماية الاجتماعية. ومن المشاكل الأشد حدة انعدام الأمن إلى أبعد الحدود بالنسبة للاجئين الذين يوجدون في بلدان لا توجد فيها أية قوانين تتعلق باللجوء تحمي الأشخاص المعرضين للقمع.

وبسبب سياسات الهجرة الانتقائية جدا، يضطر اللاجئون إلى قنوات الهجرة الخطيرة. وفي الغالب الأعم، تعطي سياسات الهجرة أولوية واضحة للأشخاص الحائزين على شهادات علمية عالية أو لذوي المهارات العالية أو من لديهم أموال يريدون استثمارها. وهذه السياسات مضرّة بالأشخاص الذين يُكرهون على الهجرة بسبب انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي انتهاكات غالبا ما تكون جسيمة إلى درجة أنها تشكل خطرا على حياتهم. وعندما تُسدّ أمامهم أبواب الهجرة القانونية، يضطر الأشخاص الذين يواجهون مثل هذه الحالات إلى اختيار طرق هجرة تنطوي على مخاطر أشد. ويعول بعضهم على شبكات التهريب ليمكنوا من اجتياز الحدود، وغالبا ما تنطوي هذه العمليات على سوء المعاملة والإتجار بالبشر وربما لقي المهاجرون فيها حرقهم. ويهاجر البعض الآخر عن طريق برامج العمل المؤقت، ثم يتبين لهم أنهم معرضون للاستغلال في مكان العمل.

احتجاز المهاجرين

غالبا ما يخضع الأشخاص الذين يهاجرون من خلال القنوات غير القانونية إلى الاحتجاز، حتى وإن كانوا لم يرتكبوا جنایات في السابق. وفي بعض البلدان، يوضع المهاجرون في مراكز احتجاز المهاجرين، وتحتجزهم بلدان أخرى مع المساجين العاديين. وفي حالات أخرى، تشرف على إدارة مراكز الاحتجاز شركات تسعى إلى الربح، وتديرها كما تدار السجون. وورد إلينا أيضا تقرير يفيد أن مهاجرين تعرضوا للتهديد بالتعذيب خلال فترات احتجازهم.

الاهتمام غير الكافي بوضع سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية وعامل السن

كما لاحظ ذلك الأمين العام في رسالته في عام ٢٠١٣. بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين، فإن نصف المهاجرين هم تقريبا من النساء وأن ١٠ في المائة منهم تقل أعمارهم

عن ١٥ سنة. وتتعلق بعض أوجه الضعف التي يعاني منها المهاجرون بالجانب الجنساني ويعامل السن. وعلى سبيل المثال، تلقينا تقارير عديدة عن أطفال يتعرضون لسوء المعاملة في أثناء رحلة الهجرة، ومنهم من يتعرض إلى الاعتداء البدني، ويتعرض آخرون إلى الاعتداء الجنسي، وآخرون يتاجر بهم. وأفادت أيضا تقارير أخرى أن نساء يهاجرن فرارا من العنف المتزلي، وآخريات يتعرضن إلى الاعتداء الجنسي خلال رحلة الهجرة.

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى هجرة النساء والأطفال قسرا سوء المعاملة داخل الأسرة، والعنف الذي تمارسه جهات من غير الدول، مثل العصابات، وعدم كفاية الأمن لحماية المواطنين في البلد الأصل، والتجنيد القسري للأطفال للعمل في المنظمات الإجرامية والعصابات، وعدم كفاية تدابير حماية الأطفال.

وفي بلد المقصد، وفي بعض الحالات، تفرق السلطات بين أفراد الأسر المهاجرة أو لا تتمكن الأسر فيها من الحصول على مأوى وتترك لتتدبر أمرها في شوارع المدن الكبيرة. وفضلا عن ذلك، وردت إلينا تقارير تتحدث عن سياسات وممارسات ترحيل المهاجرين التي ينشأ عنها تفكيك الأسرة الواحدة عندما يحصل بعض أفرادها على وضع قانوني دون البعض الآخر.

العمال المهاجرون والاستغلال

حددت منظمة أبرشيات القديس يوسف أنماطا متكررة من استغلال العمال المهاجرين، مثل فرض رسوم التشغيل وأسعار الفائدة الباهظة، وظروف العمل غير الآمنة، والسكن غير اللائق، والاعتداءات الجنسية والأجر غير المنصف. وأعيد بعض العمال المهاجرين إلى بلدانهم بعدما تقدموا بشكاوى بشأن ظروف عملهم وعيشتهم، وهذه ممارسة تثير الخوف لدى المهاجرين العمال وتكتم أصواتهم.

المواقف المتحيزة ضد المهاجرين

دعا الأمين العام في رسالته في عام ٢٠١٣ الشعوب والحكومات في كل مكان إلى أن تدين كراهية الأجانب وتقبل الهجرة بوصفها عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والشاملة والمستدامة.

وتكشف التقارير الواردة من أبرشيات الأخوات أن استخدام العبارات غير اللائقة يشجع العنصرية ويغذي المواقف السلبية ضد المهاجرين. وعلى سبيل المثال، استخدمت إحدى وسائل الإعلام كلمة "غزو" في إشارة منها إلى وصول اللاجئين، في حين أثار

أخرى المخاوف من أن المهاجرين حاملون لشتى أنواع الأوبئة. وفي العديد من الحالات، يصبح المهاجرون كبش فداء، متحملين بذلك ذنب التراجع الاقتصادي. ويشير أيضا العديد من هذه التقارير إلى أن حالات التحيز ضد المهاجرين من المسلمين والروما حالات قوية بوجه خاص.

علاقة مشاغل الهجرة الناشئة عن تغير المناخ

أصبحت آثار تغير المناخ واضحة أكثر، كما أنه يتبين أكثر فأكثر أن هذه التغيرات ستسفر عن أنماط جديدة من الهجرة بسبب فرار الناس من الأضرار البيئية، مثل الأضرار الناشئة عن الفيضانات وموجات الجفاف، فضلا عن المجاعات والفقر المدقع. وفي عام ٢٠٠٩، لاحظ المنتدى العالمي للشؤون الإنسانية في جنيف أن تغير المناخ قد تسبب بالفعل في تعرض نحو ٥٠ مليون شخص آخر للجوع، ورمى بما يزيد عن ١٠ ملايين في حالة من الفقر المدقع. وسُجلت هذه الزيادة في الأعداد خلال السنوات اللاحقة فقط. ولا شك في أن تغير المناخ سيزيد من تدفقات المهاجرين حتى وإن كانت هذه الهجرة داخلية وليست دولية.

رؤيتنا

إن التنمية المستدامة تتطلب أن نبني اقتصادا يوفر للجميع السلع والخدمات الأساسية الضرورية لرفاه البشر، ويمكن البشرية من العيش في انسجام مع النظم الإيكولوجية للأرض. وهي تتطلب كذلك فهم الترابط بين مجتمعات الأرض. وهي تعزز ازدهار كل شخص إلى جانب ازدهار جميع المناطق البيولوجية على الأرض، وتتطلب نهجا جديدا في العلاقات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وتلك هي أنماط التضامن المعولم.

وفيما يتعلق بقضايا الهجرة بوجه خاص، تتوخى منظمة أبرشيات القديس يوسف بناء عالم تكون حقوق الإنسان فيه شاملة وغير قابلة للتجزئة حقا. وحتى تزدهر البشرية وتنشأ مجتمعات يسودها السلام، من الضروري التحرر من الخوف، والقضاء على الجوع والفقر والعنف ووقف تدمير البيئة والحروب. ويجب أن يتمتع الناس بالحقوق في الهجرة بحثا عن الأمان والحرية الشخصية، وعن عمل يكسب منه المهاجر أجرا لإعالة نفسه وأسرته، وعن ظروف معيشية يلقي في كنفها كرامته.

وحتى تؤتي هذه الرؤيا ثمارها، انضمت منظماتنا إلى منظمات أخرى في دعمها للمهاجرين عن طريق القيام بزيارات لأماكن الاحتجاز؛ وتوفير الرعاية الطبية، والأغذية، والمأوى، والنقل، والمرافقة، والمساعدة القانونية والرعاية الروحية؛ وتعليم المهاجرين القراءة

والكتابة والمهارات اللغوية؛ والتصدي لمواقف العنصرية والكرهية. وفي العديد من البلدان، تعمل أيضا منظمة أبرشيات القديس يوسف من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين القانونيين وغير القانونيين من خلال إصلاح السياسات الحكومية. وفيما يلي التوصيات السياسية القائمة على الخبرة التي اكتسبناها في هذه المجالات:

التوصيات

- إنشاء مدن تضامنية - ينبغي أن تنضم المدن إلى البلديات التي هي بصدد اتخاذ خطوات من أجل رؤيا شاملة تحقق العدالة للمهاجرين بإعلانها أن باستطاعة كل شخص، بصرف النظر عن وضعه كمهاجر، أن يحصل على الخدمات التي توفرها البلدية دون أن يخشى أن يُطلب منه الاستظهار بوثائق هويته أو تُرحله السلطات.
- تعزيز الحماية لجميع المهاجرين - ينبغي أن تطور الحكومات سياسة الهجرة من أجل:
 - تعزيز قنوات الهجرة القانونية بهدف الحد من التهريب؛
 - وضع إجراءات واضحة لتمكين المهاجرين من الحصول على الإقامة الدائمة؛
 - إنهاء احتجاز المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني؛
 - كفالة الحماية للمهاجرين الذين يرغبون في تسوية أوضاعهم القانونية في أثناء الإجراءات القانونية الواجبة؛
- صياغة سياسات تراعي الفروق الجنسانية وعامل السن والإعاقة. وهذه السياسات ينبغي أن تتضمن ما يلي:
 - الاعتراف بالطلبات التي يقدمها اللاجئون على أساس نوع الجنسية والميول الجنسية؛
 - فحص أطفال المهاجرين فورا ووضعهم في أماكن أقل تقييدا لهم؛
 - الإبقاء على أفراد الأسر مجتمعين، ويُفضل أن يكون ذلك في وسط مجتمعي، وكفالة كامل حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة؛
 - إزالة الحواجز التي تحول دون وصول المهاجرين ذوي الإعاقة على قدم المساواة إلى الخدمات والموارد والفرص المتاحة لهم؛

- كفالة حصول أطفال المهاجرين على خدمات رعاية الطفل المناسبة، بما في ذلك الرعاية النفسية، والتعليم والتمثيل القانوني.
- تعزيز سبل الحماية للعمال المهاجرين - يمكن أن تشكل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أداة بالغة الأهمية في حماية حقوق العمال المهاجرين. بيد أنها ستظل دون مفعول ما لم يزداد عدد الحكومات الموقعة عليها. وينبغي أيضا أن تعالج الحكومات أوجه النقص في الأطر التنظيمية. وينبغي أن تنص النظم على ما يلي:
 - إلزام أرباب العمل بتحمل رسوم تشغيل العمال المهاجرين ونفقات سفرهم، وبالتالي خفض تكاليف هجرة اليد العاملة؛
 - طرد المتعاقدين الذين يستغلون العمال من العمل وفرض غرامات عالية عليهم؛
 - مراقبة أماكن العمل وفرض غرامات عالية على أرباب العمل الذين لا يوفرن ظروف عمل آمنة أو لا يدفعون أجورا منصفة للعمال؛
 - تيسير تنقل العمال المهاجرين بعدم تقييد تراخيص العمل وربطها برب عمل واحد؛
 - دعم حقوق المهاجرين في الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية في حالات الطوارئ والانضمام إلى النقابات.
- تحسين المواقف العامة إزاء المهاجرين - ينبغي أن تُحسن الحكومات النظرة العامة للمهاجرين من خلال التأكيد على أنهم قوة إيجابية في تحقيق التنمية. وعلى سبيل المثال، يسهم المهاجرون في بناء ثروة المجتمع وقدرته على الصمود من خلال تعزيز التنوع الثقافي، وسد الفجوات في سوق العمل في البلدان المتلقية للمهاجرين في جميع مستويات المهارات وقيامهم بأدوار هامة كمباشرين للأعمال الحرة وموفرين لمواطني الشغل. وينبغي أيضا أن تطلق الحكومات حملات إعلامية لمواجهة المواقف السلبية إزاء المهاجرين والقوالب النمطية السائدة.
- تعزيز صناديق التعويضات لمواجهة تغير المناخ. يطرح تغير المناخ قضايا أخلاقية بالغة الأهمية بشأن العلاقة بين البلدان الصناعية الغنية والبلدان النامية. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، ستتحمل البلدان النامية زهاء ٨٠ في المائة من التكاليف المترتبة على

آثار تغير المناخ، على الرغم من أنها تسهم في انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة لا تزيد عن ٣٠ في المائة.

وينبغي ألا تتحمل البلدان التي ساهمت قليلا في تغير المناخ تكاليف مواجهة تدفقات اللاجئين المتزايدة بسبب الآثار الناشئة عن تغير المناخ. ويتعين على البلدان التي بلغت مراحل متقدمة في مجال التصنيع أن تواجه الآثار المتزايدة المترتبة على تغير المناخ بتخصيص المزيد من التعويضات.

الخلاصة

تستوجب قضايا الهجرة المعقدة والمتعددة الأوجه تعزيز التضامن العالمي. والتوصيات الواردة أعلاه خطوات هامة في العمل من أجل عولمة التضامن، نظرا لأن حالة الهجرة تطرح أزمة إنسانية يتعين على الدول معالجتها، بصرف النظر عما إذا كانت تنتمي إلى بلدان الشمال أو بلدان الجنوب.